

المغرب يستكشف فرص تطوير صناعته بلا كربون

تغيير نشاط الشركات ضمن إطار تقليص الانبعاثات الضارة سيدعم نمو الاقتصاد



بلوغ الحيداء الكربوني ليس أمرا صعبا

كبيرة مقارنة مع التجهيزات التي تعمل بالغاز والوقود الأحفوري أو غاز البوتان. وفي ضوء ذلك يصبح استرداد الاستثمار ممكنا في مدة معقولة تتراوح بين ثلاث وست سنوات مقارنة بالتجهيزات المشتغلة الأخرى، مع الأخذ بالاعتبار أن العمر الافتراضي لجهاز الضخ الشمسي يصل إلى 20 عاما. وأكدت نتائج استعمال الطاقة الشمسية على نطاق واسع، باعتبارها طاقة نظيفة ومستدامة، أنها تمكن المغرب من تحقيق أهدافه في خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون ومختلف الغازات الدفيئة، وتطوير اقتصاد أخضر مرتبط بكل المجالات الصناعية.

وإلى جانب ذلك، فإن جزءا من ذلك الدعم خصص لتفعيل مشاريع إعادة في مجال الطاقات المتجددة من خلال بناء وحدات للإنتاج الصناعي والبنية التحتية ذات الصلة بالبحث العلمي والتكنولوجي. وبدات الدول الصناعية مضطرة اليوم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في دول أخرى مثل المغرب لشراء البصمة الكربونية التي توفرها مشاريع طاقة الشمس والرياح رغم أن البلد ينتجها ويستهلكها. ويؤكد المدير العام للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية سعيد ملين أن انخفاض تكلفة التجهيزات التي تعمل بالطاقة البديلة يمكن من تحقيق تنافسية

العام في صدارة تلك الخطة المستقبلية. وتعمل شركة الاستثمارات الطاقية المملوكة للدولة كمزود لخدمات الطاقة عبر تيسير تنفيذ مشاريع النجاعة الطاقية لفائدة القطاعين العام والخاص والمساهمة في تعزيز المنظومة المحلية. كما تبذل الوزارة المعنية بقطاع الطاقة جهودا في هذا المضمار مع تشجيع الإدارات الحكومية على أن تصبح نموذجا يحتذى، وكذلك تقاسم رؤية الوزارة من أجل إضفاء طابع عملي على هذا المعنى. وخصصت الدولة طيلة السنوات الأخيرة نحو 400 مليون درهم (42 مليون دولار) لدعم أكثر من 500 باحث و12 مختبرا من مختلف جامعات البلاد.

وقال الرحوي إن «إنجازات التصنيع تظل على المحك من خلال هذا الطريق الإلزامي نحو إزالة الكربون في الصناعات». وأوضح أنه من هنا تأتي أهمية هذا المنتدى، الذي سيسمح للصناعيين المغربية بتحديد القضايا وتدارس الرهانات لإزالة الكربون، والتعرف على الممارسات الدولية في هذا المجال لمواجهة كافة التحديات المستقبلية. وأحد التحديات بالنسبة للمغرب هو كيفية التحول من إنتاج الطاقة إلى اقتصاد الطاقة وصناعة الطاقة، ولهذا تركز الحكومة على أربعة قطاعات ذات أولوية لتجسيد الخطة. وتأتي المباني والإنارة والصناعات والمواصلات التي تتبع الدولة أو القطاع

دخل المغرب في سباق مع الزمن لتحقيق الحياد الكربوني في ظل تزايد الرهانات العالمية على الصناعات الصديقة للبيئة، خاصة وأنه يعمل على زيادة كفاءة التشغيل، وفي الوقت ذاته يقلل من التكاليف ضمن استراتيجية موسعة تتبناها الحكومة لتجسيد النموذج التنموي الجديد.

الرباط - سرعت السلطات المغربية من وتيرة خطواتها لاستكشاف الفرص الواعدة باتجاه تطوير الصناعات المحلية حتى تكون خالية من الانبعاثات الضارة، بما ينسجم مع الاتجاه العالمي بشأن البصمة الكربونية في سلاسل الإنتاج والإمدادات. ويعني تحقيق الحياد الكربوني ألا تصدر دولة ما كمية من غازات الدفيئة المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري أكبر مما يمكنها امتصاصه، على سبيل المثال، من خلال غراسة الأشجار أو تقنيات احتجاز ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الغلاف الجوي. وطور المغرب خلال السنوات الأخيرة استراتيجية للطاقة المتجددة بهدف الانتقال من بلد يستورد كل احتياجاته من النفط والغاز إلى منتج للطاقة المتجددة بغية تحقيق أمن الطاقة ومن ثم وضع خطة لاعتمادها في كافة المجالات الإنتاجية.

ويرون أن المنتدى سيكون فرصة لاستعراض المشكلات الصعبة التي باتت تطرحها فاتورة الطاقة المرتفعة للمغرب، لأن هاتين القضيتين لهما ارتباط وثيق ومباشر مع القدرة التنافسية للشركات الصناعية وبالتالي للاقتصاد. ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى هشام الرحوي، الرئيس المؤسس للمنتدى الدولي للطاقت الصناعية قوله «لا تزال مقتنعين بأن ضريبة الكربون التي يوشك أن يفرضها الاتحاد الأوروبي، يجب أن تكون الحافز الذي سيحول شركائنا نحو استعمال مزيج متنوع من مصادر الطاقة».

وأضاف «تلك الخطوة ستكون لها ميزة مزدوجة تتمثل في خفض فاتورة الطاقة بشكل كبير ومنحها قدرة تنافسية دولية لا مثيل لها، خاصة وأن المصنعين المغربية بدأوا في اتخاذ الإجراءات الكاملة واللازمة لإزالة الكربون». وثمة قناعة لدى خبراء الاقتصاد بأن الشركات عليها أن تعتبر أن التحول إلى اعتماد البصمة الكربونية لم يعد مجرد فرصة بل أصبحت ضرورة حتمية يجب أن يتكيفوا معها بشكل مطلق، تفاديا لإضاعة عقود من الجهد والاستثمار.



ويعكس المنتدى الدولي الأول للطاقت الصناعية، الذي ستحتضنه مدينة الدار البيضاء نهاية الشهر الجاري رهانات الرباط لتخلص من الكربون في صناعة الطاقة ورفع تنافسية الشركات الصناعية المحلية في ظل تركيز الحكومة على الإنخراط في الجهود الدولية لمكافحة التغيير المناخي وتقليص انبعاثات الكربون. ويتأتي تنظيم الحدث في سياق عالمي موسوم بتحركات وجهود حثيثة قصد بلوغ الحياد الكربوني وتحقيق إقلاع اقتصادي وصناعي في مرحلة

هشام الرحوي
إزالة الكربون أثناء التصنيع لها ميزة مزدوجة للشركات

سعيد ملين
تكلفة العمل بالطاقة البديلة يمكن من تحقيق تنافسية كبيرة

ويكسب المنتدى الدولي الأول للطاقت الصناعية، الذي ستحتضنه مدينة الدار البيضاء نهاية الشهر الجاري رهانات الرباط لتخلص من الكربون في صناعة الطاقة ورفع تنافسية الشركات الصناعية المحلية في ظل تركيز الحكومة على الإنخراط في الجهود الدولية لمكافحة التغيير المناخي وتقليص انبعاثات الكربون. ويتأتي تنظيم الحدث في سياق عالمي موسوم بتحركات وجهود حثيثة قصد بلوغ الحياد الكربوني وتحقيق إقلاع اقتصادي وصناعي في مرحلة

تجار السودان في ورطة ركود أعمالهم جرّاء غلاء الأسعار

صندوق الثروة السعودي يطرح أول سندات خضراء

500 مليار دولار ومدينة ترفيهية في القدية. وكان الصندوق الذي يعد قلب برنامج التحول الاقتصادي و«رؤية 2030» يمول نفسه في السنوات القليلة الماضية بقروض تصل قيمتها لعشرات المليارات من الدولارات. وقال أحد المصادر إن «تطوير مثل هذا الإطار هو على الأرجح إشارة إلى بيع سندات دولية بعدة مليارات من الدولارات ستكون المرة الأولى للصندوق السعودي».



وذكر مصدر آخر أنه حين يوضع إطار العمل، قد يحتاج الصندوق لتصنيف ائتماني وتدقيق لقوائمه المالية قبل أن يستطيع طرح سندات، مضيفا أن الصندوق قد يبيع سندات في الربع الأخير «إذا صارت كل الأمور وبسلاسة». وفي مارس الماضي، وقع الصندوق اتفاق قرض مع مجموعة من البنوك بقيمة تقدر بنحو 15 مليار دولار عقب الحصول على قروض بعشرة مليارات دولار في عام 2019 بدها هذا العام وتسهيلا لثمانيني 11 مليار دولار في 2018.

الرياض - يخطط صندوق الاستثمارات العامة السعودي (الصندوق السيادي) لطرح أول سندات خضراء نهاية هذا العام، في خطوة يرى محللون أنها ستعزز اجتذاب المستثمرين إليه بشكل أكبر. وكشفت أربعة مصادر لوكالة رويترز الإثنين أن صندوق الثروة السيادي طلب من بنوك المساعدة في وضع إطار عمل بيئي واجتماعي وللحوكمة في خطوة قد تسمح له بتوسيع قاعدة التمويل لاجتذاب مستثمرين يركزون على تلك المجالات.

وقالت المصادر المطلعة على الأمر والتي طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب سرية الأمر إن «صندوق الاستثمارات العامة أرسل طلبا لمقترحات إلى بنوك الشهر الماضي». ويعتبر صندوق الثروة السيادي، برئاسة محافظه ياسر الرميان، محور خطط السعودية لتحويل الاقتصاد بتأسيس قطاعات جديدة وتنويع الإيرادات، وهو يحاول أن يكون أفضل الصناديق السيادية في منطقة الخليج على المدى البعيد عبر الاستخدام الأمثل للموارد. ويقوم الصندوق السيادي حاليا بالعديد من المشروعات الكبيرة التي يشرف عليها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مثل مشروع السياحة الرائد كامل وترك أمر الإستيراد لشركات القطاع الخاص دون تدخل من الدولة.

وتشكو الحكومة من ارتفاع تكلفة دعم الوقود في ظل تراجع الإنتاج النفطي إلى ما دون 60 ألف برميل يوميا، ما دفع البلد إلى استيراد أكثر من 60 في المئة من احتياجاته النفطية. وراى الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي في تصريحه للأناضول أن هناك ثلاثة أسباب لرفع أسعار البنزين والسولار في السودان بنسبة مئة في المئة.



وقال إن «هذه الأسباب تتمثل في ارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية، وارتفاع أسعار صرف الدولار، إضافة إلى سعي الحكومة الانتقالية لزيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة». وأوضح أن السودان قام بتطبيق آلية التسعير بما يساعده على تغيير الأسعار بصورة يومية أو أسبوعية أو شهرية، متوقعا أن تشهد الفترة القادمة موجة تضخمية لن تعكسها أرقام جهاز الإحصاء. وقررت الخرطوم في شهر فبراير الماضي تعويضا جزئيا للعملة المحلية في محاولة للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والنقدية، تبعه في يونيو الماضي تحرير لأسعار الوقود بشكل كامل وترك أمر الإستيراد لشركات القطاع الخاص دون تدخل من الدولة.

سعة 10 كيلوغرامات يبلغ جنيهه 6.2 دولار)، أما الكيس سعة 50 كيلوغراما فأصبح سعره 13.2 ألف جنيهه (29 دولار) بدل 28 دولارا. ويشكو المواطنون بدورهم من ارتفاع الأسعار ومن عدم وجود رقابة من قبل الجهات المختصة على الأسواق رغم أن السلطات أطلقت طيلة الأسابيع الماضية حملات مراقبة مكثفة للملاحقة المضاربيين في السوق. وتؤكد شاذلية صلاح وهي أستاذة تعليم أن أسعار السلع الاستهلاكية أعلى بكثير من المرتبات، وقالت إن «الأسعار في السماء وكل تاجر يبيع بالسعر الذي يروق له».

وأرجع المواطن إبراهيم الضو ارتفاع أسعار السلع إلى جشع التجار واختلاف الأسعار من تاجر لآخر وطالب بضرورة وجود رقابة على السلع بغية استقرار الأسعار. ولم يشذ محمد عبدالله عن رأي سابقه وقال إن «الأسعار تشهد تصاعدا شديدا يومي». وتحاول الحكومة الانتقالية إجراء إصلاحات اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي وخفض معدلات التضخم وتحسين سعر صرف العملة المحلية، لكن يبدو أن الأوضاع تسير في اتجاه عكسي زادت من متاعب المواطنين المنهكين أصلا. ومنذ أكتوبر الماضي بدأت الحكومة الانتقالية في تطبيق جزمة من برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع المانحين الدوليين برفع دعم تدريجي عن البنزين والسولار.

معدل التضخم الذي قفز إلى 378.9 في المئة في مايو الماضي، مقارنة مع 363 في المئة قبل شهر. وأثار تطبيق غير معلن لرفع أسعار الوقود بداية الشهر الجاري جدلا واسعا بين المواطنين، وسادت حالة تخوف من اتساع الضغوط التضخمية وانعكاسها على الحالة المعيشية. ويؤكد التاجر عبدالناصر فضل الله أن أسعار المواد الأساسية ارتفعت بشكل كبير، حيث بلغ سعر غالون الزيت ذي تسعة لترات ليلغ ألف جنيهه (2.2 دولار) بدل 900 جنيهه (1.9 دولار) قبل الزيادة الأخيرة في أسعار المحروقات. وأشار أيضا إلى عدم استقرار أسعار السكر مشيرا إلى أن سعر كيس السكر

ود مدني (السودان) - أظهرت حركة المواطنين داخل الأسواق التجارية في السودان أن مستوى الإقبال على المحلات التجارية بمختلف أنواعها متوسط، لكنه يقل كثيرا عند المقارنة بالأشهر السابقة. ويجمع التجار وخاصة بالسوق الكبير بمدينة ود مدني التابعة لولاية الجزيرة على أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود تسببت في ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج والتوريد وصولا إلى تكاليف نقل البضائع مما انعكس على أسعار السلع. واعتبر البعض منهم في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السودانية الرسمية أن القوة الشرائية للمستهلكين السودانيين أضحت ضعيفة جرّاء غليان



اختفاء متواصل للزبائن